

استئناف

القرار رقم (IR-2021-290)

الصادر في الاستئناف الأولي لمخالفات ومنازعات

اللجنة الاستئنافية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات

ضريبة الدخل في مدينة الرياض

المغاتيج:

استئناف - عدم قبول التماس إعادة النظر - مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

طالبة المكلف بإلغاء قرار اللجنة الاستئنافية بشأن تأييد وجهة نظر الهيئة وعدم سلامه نظر الاعتراض المقدم على الربط لفوائد المدة المقررة لإجرائه - تقدم المكلف بالتماس إعادة النظر على ذلك القرار، مستندًا إلى أن الاعتراض على الربط الضريبي محل الخلاف قدّم في تاريخ ٢٠١٤/٧/٧هـ أي بعد سبعة أيام من استلام خطاب الربط بتاريخ ٢٠١٤/٦/٦هـ، والخطأ وقع من الموظف المختص في الهيئة الذي لم يقيّد الاعتراض إلا بتاريخ ٢٣١٤/٩/٢٣هـ، وعليه فإن اعتراضه على الربط قد وقع خلال المدة النظامية - ثبت للدائرة الاستئنافية أنه لم يقدم المكلف في طلب التماسه المستند لدعواه الذي يخالف الأصل الظاهر - مؤدي ذلك: عدم قبول التماس إعادة النظر على قرار اللجنة الاستئنافية الضريبية، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

المستند:

- القرار الوزاري رقم (١٧٧٦) بتاريخ ١٤٣٥/١٨/٠٥هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد ١٦/٢٦/١٤٤١هـ الموافق ٢٠٠٨/١٦هـ؛ اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ، ... وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت

لدى الأمانة العامة للجان الضريبية رقم:

وتلخص وقائع الاستئناف المقدم من (...) التماسه أيضاً، المذكورة المقدمة إلى الأمانة العامة للجان الضريبية على قرار اللجنة الاستئنافية الضريبية الصادر المقامة من المستأني في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى القرار الابتدائي فيها بما يأتى:

أولاً: من الناحية الشكلية:

- قبول الاستئناف المقدم من الهيئة العامة للزكاة والدخل على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى من الناحية الشكلية.

ثانياً: من الناحية الموضوعية:

- تأييد استئناف الهيئة في طلبها عدم قبول اعتراض المكلف المقيد لديها من الناجية الشكلية وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص.

ويحيط لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المكلف، تقدم بالالتماس إعادة النظر على ذلك القرار، تضمن ما ملخصه أن المكلف يعترض على قرار لجنة الاستئناف الضريبية محل الاعتراض المنتهي إلى عدم قبول اعتراضه شكلاً، حيث يدعى بأن الاعتراض على الربط الضريبي محل الخلاف قدّم في تاريخ ٢٠١٤٣٤/٠٧/٠٧هـ أي بعد سبعة أيام من استلام خطاب الربط بتاريخ ٢٠١٤٣٤/٠٦هـ، والخطأ وقع من الموظف المختص في الهيئة الذي لم يقيّد الاعتراض إلا بتاريخ ٢٣١٤٣٤هـ، وعليه فيطالع المكلف بنقض قرار لجنة باعتبار أن اعتراضه على الربط قد وقع خلال المدة النظامية لذلك، مما يتعمّن معه نظر موضوع اعتراضه على الربط على نحو ما ذكره من أسباب. وفي يوم السبت ٢٠١٤٣٥هـ الموافق ٢٨/٠٨/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل، للنظر في موضوع الالتماس المقدم، وبعد الاطلاع على المذكرات الخاصة بالالتماس محل النظر والرد عليها، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية من أوراق ومستندات، تقرر لدى الدائرة أن القضية قد أصبحت جاهزة للفصل وإصدار القرار في موضوعها، وعليه قررت قفل باب المعرفة وجز القضية للفصل فيها.

الأسباب:

حيث إنه بمراجعة مستندات القضية والالتماس المقدم من المكلّف تبيّن للدائرة أن موضوعه يتمثل في طلب المكلّف نظر اعتراضه على الربط الذي أجرته الهيئة عليه، والذي قررت اللجنة الاستئنافية في شأنه تأييد وجهة نظر الهيئة بعدم سلامة نظر الاعتراض المقدم على الربط لفوائد المدة المقررة لإجرائه والمحددة بستين يوماً من تاريخ استلام المكلّف للربط على التفصيل التي تضمنه سرد وقائع القرار محل الالتماس. ويحيث إن ما يدفع به المكلّف لبيان عدم سلامة القرار محل الالتماس قد جاء بادعاء المكلّف أنه قد قدم اعتراضه على الربط بتاريخ ٠٧/٠٧/١٤٣٤هـ، أي

بعد سبعة أيام من من تاريخ إبلاغه بالربط محل الاعتراض، وأن موظف الهيئة هو الذي اخطأ بوضع تاريخ متأخر على خطابه المبين لاعتراضه على الربط بقيده من قبل موظف الهيئة بتاريخ ٢٣/٩/١٤٣٤هـ، وحيث إنه بعد اطلاع الدائرة على ما يستند إليه المكلف لتأسيس ادعائه بسلامة موقفه في اعتراضه على الربط، تبين أنه قد جاء مرسلاً دون أن يثبت المكلف خلاف الأصل الظاهر على المدرر المستند إليه في إثبات أن تقديم الاعتراض على الربط من قبله لم يقع بتاريخ ٢٣/٩/١٤٣٤هـ، وحيث لم يقدم المكلف في طلب التماسه المستند المثبت لدعواه الذي يخالف الأصل الظاهر على النحو السابق بيانه، الأمر الذي تنتهي معه هذه الدائرة إلى عدم قبول الالتماس المقدم من المكلف وتأييد ما قضى به القرار محل الالتماس.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الالتماس إعادة النظر على قرار اللجنة الاستئنافية الضريبية لعام ١٤٣٩هـ، للأسباب والجذور الواردة في هذا القرار.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.